الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 February 2025

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الثالث والأربعون
أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٦ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا النظامية: الخطة والميزانية البرنامجيتان المقترحتان لعام ٢٠٢٦

الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٦ وأداء البرنامج لعام ٢٠٢٤: الموجز والميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٦**

أولا- الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٦ وأداء البرنامج لعام ٢٠٢٤: الموجز

ألف- مقدمة

١- لا تزال أفريقيا تعاني من تحديات جيوسياسية واجتماعية اقتصادية متكررة، أدت إلى تفاقم ضعفها إزاء الصدمات العالمية والإقليمية وكبحت تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'. ويهدف البرنامج المقترح لعام ٢٠٢٦ إلى تقديم دعم مصمم خصيصا لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين، لتمكينهم من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، بما يناسب من سياسات وأطر وتدريب وتنمية قدرات. وستظل تدخلات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تسترشد بمبادئ التخطيط والتنفيذ المشتركين في البرامج

* E/ECA/COE/43/1

** هذه الوثيقة عبارة عن ملخص للخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٦، والأداء البرنامجي لعام ٢٠٢٤، والميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٦ للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتي تخضع نصوصها الكاملة لاستعراض شعبة تخطيط البرامج والميزانية.

A.25-00203 (A)

الفرعية وبينها، بغية إحداث زيادة قصوى في الموارد البشرية والمالية في سياق استعراض إنفاقها، وإبراز الأثر والتغيير الإيجابي على جميع المستويات.

باء- التوجه العام

١- الولاية

٢- تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مسؤولية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها، وتعزيز التكامل الإقليمي في ما بين بلدان المنطقة وتشجيع التعاون الدولي في سبيل تنمية أفريقيا. وتستمد الولاية أساسها من الأولويات المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة، ومن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف (د-٢٥). وتعمل اللجنة على بناء قدرات أعضائها على رسم سياسات التنمية المستدامة وتنفيذها، بما في ذلك من خلال تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب التنمية.

٢- الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٦

٣- في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، شرعت اللجنة في تنفيذ برنامج عملها الذي أعيد تنظيمه بهدف جعل الدعم الذي تقدمه لأعضائها مبسَّطا أكثر، وذلك استجابة للأولويات والتحديات الناشئة المتعلقة بالتنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وقررت اللجنة، في إطار ولايتها الحالية، وتمشيا مع الإجراءات المطلوبة في 'ميثاق المستقبل'،[١] بما في ذلك 'التعاهد الرقمي العالمي'، أن تركز تدخلاتها أكثر على تعزيز وتطوير التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي والتعاون الرقمي، وسلاسل القيمة الإقليمية المستدامة من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي، ومواصلة تعميم مراعاة الأبعاد الاجتماعية.

٤- وفي عام ٢٠٢٦، ستركز اللجنة على الاتجاهات الاستراتيجية الخمسة التالية:

(أ) نشر المعرفة لدعم عملية رسم السياسات بغية الدفع بخطة أفريقيا الإنمائية والنهوض بتطوير البنية التحتية، بما في ذلك في مجالات الطاقة؛ والتكنولوجيا والابتكار والربط بشبكة الانترنت؛ والعمل المناخي والأمن الغذائي؛

(ب) صياغة خيارات في مجال السياسات، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي، للتعجيل بالتصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي؛

[١] قرار الجمعية العامة ١/٧٩.

(ج) تعزيز تعميم البيانات والإحصاءات وتصميم نماذج التمويل وتنفيذها وتسخيرها لتنمية الأصول من الموارد البشرية والبنية التحتية المادية والاجتماعية؛

(د) دعم تعميق التكامل الإقليمي وإيجاد منافع عامة إقليمية، مع التركيز على الإدماج الاجتماعي ومراعاة أوجه التآزر بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛

(هـ) الدفاع عن موقف أفريقي موحَّد على الصعيد العالمي ووضع استجابات إقليمية من باب الإسهام في قضايا الحوكمة العالمية.

٥- وفي إطار متابعة التوجهات الاستراتيجية، ستسعى اللجنة إلى تحقيق الأهداف التي ترسمها 'خطة عمل الأمم المتحدة ٢,٠'، والدعوة إلى التحول المؤسسي من خلال تحديد المهارات وأساليب العمل وتغيير الثقافة لتحقيق تأثيرات أقوى والتكيف مع التحديات والفرص الجديدة.[٢] وستُعزز اللجنة وظيفتها المتمثلة في عقد الاجتماعات، من خلال إتاحة منتديات متعددة الأطراف ومتعددة أصحاب المصلحة؛ ووظيفتها بوصفها مَجمعًا للفكر، من خلال إجراء أبحاث وتحليلات متعددة التخصصات للتحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء وأفريقيا ككل، مع العمل على تشجيع التعلم والتنمية عن طريق الأقران؛ ووظيفتها التشغيلية، من خلال تقديم سياسات مصممة خصيصا ومشورة تقنية لأعضائها، بما في ذلك بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، وفقا لإجراءات التشغيل الموحدة التي تتبعها اللجنة في تعاونها مع نظام المنسقين المقيمين.

٦- وستواصل اللجنة دمج المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ونواتجها ونتائجها المتوخاة، حسب الاقتضاء، من خلال تعزيز المزيد من المواءمة والاتساق بين الأطر العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل اللجنة تنفيذ 'استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة'.

٣- الأداء في عام ٢٠٢٤: لمحة عن البرامج الفرعية

٧- في ضوء التحديات الاجتماعية الاقتصادية القارية، ركزت اللجنة، مسترشدة بإطارها البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، على المجالات التالية: (أ) سياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية؛[٣] (ب) التكامل الإقليمي والتنويع الاقتصادي والتصنيع؛ (ج) تطوير البنية التحتية، بما في ذلك الطاقة؛ (د) والتكنولوجيا والابتكار والربط بشبكة الانترنت؛ (هـ) والعمل المناخي والأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، فإن المواضيع المتداخلة المتمثلة في البيانات والإحصاءات والأبعاد الاجتماعية هي أيضا ذات صلة بعمل اللجنة.

[٢] United Nations, "UN 2.0 action plan" (New York, 2024).

[٣] E/ECA/COE/40/INF/1.

وقد شجعت اللجنة التحول الرقمي، ودعمت تحديث النظم الإحصائية واستخدام الأدوات الإحصائية الابتكارية، وعززت قدرات الحكومات في مجالات إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي وإدارة المخاطر. كما قامت بدور محوري في الأعمال التحضيرية التي جرت في مختلف أنحاء أفريقيا في ما يتصل بمؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي عُقد في نيويورك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، وتولت تيسير المداولات الخاصة بإعلان الشباب الأفريقي بشأن هذا المؤتمر.

٨- وفي عام ٢٠٢٤، ساهم البرنامج الفرعي ١، المعني بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة، في صياغة موقف أفريقي موحد بشأن تمويل التنمية، مع التركيز على إصلاح الهيكل المالي العالمي، بما في ذلك إدارة الديون التي يمكن تحملها، استعدادا للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، المقرر عقده في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٢٥. ويدعم البرنامج الفرعي ٢، المعني بالتكامل الإقليمي والتجارة، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، صياغة مبادرات خضراء تكميلية بوصفها ملاحق لأربع عشرة استراتيجية وطنية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك بهدف تطوير سلاسل قيمة خضراء للصادرات إلى الأسواق الأفريقية، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ والانتقال إلى النمو الأخضر.

٩- وواصل البرنامج الفرعي ٣، المعني بتنمية القطاع الخاص والتمويل، الجهود الرامية إلى التشجيع على اتخاذ موقف أفريقي موحد بشأن التحول الرقمي من خلال وضع واعتماد إعلان يحدد الأولويات الاستراتيجية للقارة في ما يتعلق بالبنية التحتية الرقمية العامة، ومواءمة السياسات المتعلقة بالبيانات العابرة للحدود، والذكاء الاصطناعي الشامل للجميع، وذلك خلال حلقة العمل المتعلقة بالاستعراض السنوي لمؤتمر القمة الأفريقي العالمي لمجتمع المعلومات، التي عقدت في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤. وواصل البرنامج الفرعي ٤، المعني بالبيانات والإحصاءات، تقديم الدعم للبلدان من أجل تطوير منصات متوافقة مع 'تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية'، وتهيئة منصاتها الوطنية التي طُوّرت على أساس 'مركز بيانات أهداف التنمية المستدامة المفتوح' من أجل الرصد والإبلاغ على كافة المستويات.

١٠- وأدى البرنامج الفرعي ٥، المعني بالتكنولوجيا ومكافحة تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية إلى إذكاء الوعي بشأن تغير المناخ لدى مجموعة المفاوضين الأفريقيين وأتاح بناء قدرات المجموعة في ما يخص القرار المتعلق بالمادة ٦ من اتفاق باريس بشأن أسواق الكربون الدولية، بما في ذلك السياسات والأطر التنظيمية، الذي اتُّخذ في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وجرى في إطار البرنامج الفرعي ٦، المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، استعراضٌ إقليمي لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على مدى ٣٠ عامًا من خلال إجراء استعراضات وطنية شاملة، وأدى ذلك إلى إعداد تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١١- وقدم العنصر ١ من البرنامج الفرعي ٧، المعني بالأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا، الدعم للبلدان ذات الدخل المتوسط التي تطمح إلى أن تصبح من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى لتمكينها من التصدي للتحديات الإنمائية ذات الصلة. وعزز العنصر ٢، المعني بالأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا، قدرات العديد من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال عمليات الميزنة مع إيلاء الاعتبار للعائد الديمغرافي، وهو ما أدى إلى قيام ثلاثة بلدان بإدماج المسائل المتعلقة بالعائد الديمغرافي في وثائق برمجة ميزانياتها لعام ٢٠٢٥. ودعَّم العنصر ٣، المعني بالأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا، تصميم شبكة ممارسين لتبادل الخبرات المتعلقة بوضع وتنفيذ خطط رئيسية وطنية للتحول نحو التصنيع والتنويع الاقتصادي، وتعاونَ مع مفوضية الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بغية النهوض بالتنويع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية. ومكّن العنصر ٤، المعني بالأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا، من وضع وإطلاق الخطة الرئيسية للسياحة المستدامة (٢٠٢٤-٢٠٣٤) التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهي الخطة التي تهدف إلى تعزيز مكانة الهيئة في سوق السياحة العالمية وفي مجال التكامل الإقليمي. وقدم العنصر ٥، المعني بالأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي، الدعم التقني والخدمات الاستشارية لأعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ما يتعلق بتصميم وتعميم استخدام البوابة الإلكترونية لكيانات التخطيط الوطنية التابعة للجماعة، وهي البوابة التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة في مجال التخطيط الإنمائي المتكامل وتعزيز التعاون بين الأقران، والتعلم، وتبادل المعارف، وبناء شبكة علاقات.

١٢- ودعم البرنامج الفرعي ٨، المعني بالتنمية الاقتصادية والتخطيط، العديد من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع سياسات وطنية في مجال بناء القدرات لتعزيز التجارة في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتركيز على تهيئة بيئات مواتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وجرى في إطار البرنامج الفرعي ٩، المعني بالفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية، الاستعراض الإقليمي الثاني المتعلق بتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

جيم- برنامج العمل

١- البرنامج الفرعي ١: سياسات الاقتصاد الكلي والتمويل والحوكمة[٤]

١٣- في سبيل تحقيق التحول الهيكلي والنمو الشامل للجميع في أفريقيا من خلال التخطيط الإنمائي المعزز والفعال، وتحليل سياسات الاقتصاد الكلي، وتعزيز الحوكمة والإدارة

[٤] أعيدت تسمية البرنامج الفرعي ١ اعتبارًا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، بعد اعتماد الجمعية العامة للخطة البرنامجية والميزانية لعام ٢٠٢٥.

الاقتصادية، والتمويل الابتكاري للقطاعين العام والخاص، سيقوم البرنامج الفرعي بشكل أساسي بما يلي:

(أ) تقديم الدعم لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي؛

(ب) مساعدة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تتبع التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣، وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموًا، ووضع الخطط الإنمائية الوطنية وتنفيذها ورصد تحقيقها.

(ج) تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والمشورة في مجال السياسات لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهدف تطوير أسواق رأس المال المحلية لديهم، وإيجاد حلول تمويلية ابتكارية ومستدامة من أجل تعبئة الموارد وتعزيز القدرة على الصمود المالي؛

(د) بناء القدرة على تصميم وتنفيذ أطر سياساتية تعزز الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة، بما في ذلك إدارة الديون، وتعبئة الموارد على النحو الأمثل؛

(هـ) نشر المنتجات المعرفية ذات الصلة المدعومة بالبحوث والأدوات الابتكارية لنمذجة الاقتصاد الكلي التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم وضع سياسات قائمة على الأدلة وإنتاج التنبؤات.

١٤- وستركز النتيجة الرئيسية المتوخاة منه في عام ٢٠٢٦ في إطار هذا البرنامج الفرعي على تعزيز السياسات القائمة على الأدلة من خلال منتجات معرفية رئيسية.

٢- البرنامج الفرعي ٢: التكامل الإقليمي والتجارة

١٥- في سبيل تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين بين أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال زيادة التدفقات التجارية، وتحسين التحول نحو التصنيع، وزيادة الاستثمار، سيقوم البرنامج الفرعي بشكل أساسي بما يلي:

(أ) تقديم الخدمات الاستشارية والدعم التقني بشأن الوصول إلى الأسواق والفرص التجارية الناشئة عن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ب) وضع وتعميم الأدوات السياساتية، والصكوك والمبادئ التوجيهية وتقديم الدعم التقني لتحديد الفرص المتاحة للتنويع الاقتصادي، وإضافة قيمة للسلع وتطوير التحول نحو التصنيع دعمًا 'لخطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا'؛

(ج) توفير التدريب المتعلق بتنفيذ أطر التعاون الإقليمي، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية غير الساحلية والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

(د) تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية في المجالات التالية: التكامل الإقليمي؛ وسياسات المنافسة وطنيًّا وإقليميًّا وقاريًّا؛ وسياسات الملكية الفكرية؛ والتدابير المتعلقة بتيسير الاستثمار.

١٦- وستركز النتيجة الرئيسية المتوخاة منه في عام ٢٠٢٦ في إطار هذا البرنامج الفرعي على تعزيز القدرة على الصمود من خلال الحد من مخاطر الاستثمارات في سلاسل القيمة الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخاصة، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية والعوامل التمكينية .

٣- البرنامج الفرعي ٣: التكنولوجيا، والابتكار، والترابط وتطوير البنية التحتية[٥]

١٧- في سبيل النهوض بالنمو الشامل للجميع، والتنمية المستدامة والتحول الاقتصادي في أفريقيا من خلال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتحسين الربط بشبكات الاتصال، والخدمات اللوجستية، وتطوير البنية التحتية، سيقوم البرنامج الفرعي بشكل أساسي بما يلي:

(أ) إجراء بحوث وتحليلات سياساتية بشأن اتجاهات القارة في مجال الرقمنة، بما في ذلك التقدم المحرز في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما يشمل الذكاء الاصطناعي؛ وحالة البنية التحتية للطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويين الوطني والإقليمي؛ وتأثير الخدمات اللوجستية والترابط على التنمية الاقتصادية.

(ب) تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي وهيئاته، والمنظمات دون الإقليمية في المجالات التالية: تصميم وتنفيذ الأطر التنظيمية التي تعزز البنية التحتية الرقمية العامة، والنظم الرقمية والسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وإيجاد بيئة أكاديمية ومشجعة على ريادة الأعمال تكون مواتية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال الشراكات ومبادرات بناء القدرات؛ وتنفيذ 'برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا' ووضع أطر تنظيمية لتعزيز استثمارات القطاع الخاص؛ وتطوير البنية التحتية للنقل وخدماته، مع التركيز بشكل خاص على تحرير النقل الجوي بين البلدان الأفريقية في سياق السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي ورقمنة البنية التحتية للنقل؛ وتطوير البنية التحتية بغية تحسين الوصول إلى الطاقة، والنهوض بتنمية الأسواق وتعزيز الانتقال إلى مصادر طاقة متجددة.

[٥] أعيدت تسمية البرنامج الفرعي ٣، اعتبارًا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، بعد اعتماد الجمعية العامة للخطة البرنامجية والميزانية لعام ٢٠٢٥.

١٨- وستركز النتيجة الرئيسية المتوخاة منه في عام ٢٠٢٦ في إطار هذا البرنامج الفرعي على الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار في سبيل تيسير انتقال طاقوي عادل وتحسين كفاءة النقل في أفريقيا.

٤- البرنامج الفرعي ٤: البيانات والإحصاءات

١٩- تعزيزا لإنتاج بيانات وإحصاءات ومعلومات جغرافية ومكانية موثوقة، ونشرها واستخدامها وطنيا وإقليميا وعالميا في سبيل رسم السياسات واتخاذ القرارات استنادا إلى الأدلة، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) دعم النُّظم الإحصائية الوطنية الأفريقية في إحداث تحول في الأساليب التي تتبعها لإدارة البيانات وتنظيمها، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب في تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتطوير البنية التحتية للإحصاءات والبيانات المكانية الوطنية وما يتصل بها من أُطر متكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية؛

(ب) العمل على حفظ البيانات المتاحة للجمهور وتحديثها بانتظام ببيانات وإحصاءات ومعلومات جغرافية مكانية منسقة؛

(ج) توفير التدريب بشأن منصات تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وإتاحة الوصول إليها.

(د) تقديم المشورة السياساتية وأنشطة بناء القدرات في مجال البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية والمكانية لدعم جهود أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الرامية إلى رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ ورفع التقارير بشأنهما.

٢٠- وستركز النتيجة الرئيسية المتوخاة منه في عام ٢٠٢٦ على تحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية لدى أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٥- البرنامج الفرعي ٥: تغير المناخ والبيئة والموارد الطبيعية[٦]

٢١- لتعزيز القدرة على تحمل آثار تغير المناخ، وتحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة من خلال تسخير الأراضي، والموارد الطبيعية والاقتصادات الخضراء والزرقاء، سيقوم البرنامج الفرعي بشكل أساسي بما يلي:

(أ) إجراء بحوث وتحليلات سياساتية وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن السياسات والاستراتيجيات والخطط

[٦] أعيدت تسمية البرنامج الفرعي ٥ اعتبارًا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، في أعقاب اعتماد الجمعية العامة للخطة البرنامجية والميزانية لعام ٢٠٢٥.

الخاصة بالتعدين؛ والاقتصاد الدائري، والاقتصادين الأخضر والأزرق في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ وأسواق الكربون الإقليمية المتكاملة؛ والقدرة على مواجهة تغير المناخ والضعف إزاء الكوارث؛ ووضع نماذج للآثار الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ واستثمارات القطاع الخاص لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا؛ وإدارة الأراضي؛ وإحداث تحوُّل في الزراعة والنظم الغذائية.

(ب) عقد حوارات بشأن سياسات التعلم من الأقران وإقامة منابر إقليمية لبناء توافق الآراء ودعم الجامعات ومؤسسات البحوث الأفريقية في توليد المعرفة في المجالات المذكورة أعلاه.

٢٢- وستركز النتيجة الرئيسية المتوخاة منه في عام ٢٠٢٦ على تقديم الدعم لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع سياسات لنظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود وشاملة للجميع.

٦- البرنامج الفرعي ٦: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٣- تحقيقا للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا من خلال قيام أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتسريع وتيرة تنفيذهم لالتزاماتهم العالمية والإقليمية المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وتعزيز تنفيذهم لسياسات وبرامج ترمي إلى تمكين النساء والفتيات، سيقوم البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) إجراء بحوث في مجال السياسات وتقديم الخدمات الاستشارية التقنية وزيادة المعرفة وتنمية القدرات بشأن القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

(ب) تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة مع التركيز على تعميم الخدمات المالية.

(ج) تقديم الدعم التقني لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دمج المنظور الجنساني في سياساتهم وبرامجهم الإنمائية القطاعية، وكذلك تقديم الدعم على نطاق البرامج الفرعية للجنة.

(د) طرح الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية والمؤشر الجنساني لأفريقيا في باقي البلدان التي لم تنفذهما بعد.

(هـ) تقديم الدعم التقني لقياس التقدم المحرز والإبلاغ عن حالة تنفيذ الالتزامات العالمية والإقليمية، بما في ذلك الاستعراض الإقليمي لإعلان ومنهاج عمل بيجين.

٢٤- وستركز نتيجته الرئيسية المتوخاة في عام ٢٠٢٦ على قيام أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإدماج منظورٍ جنسانيٍّ في الأطر التنظيمية المالية.

٧- البرنامج الفرعي ٧: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

(أ) العنصر ١: الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

٢٥- سعيا للنهوض بالنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي والإدارة المالية والتكامل الإقليمي والاعتراف بالمساهمات الاقتصادية للعمال المهاجرين بصورة أفضل، سيقوم البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) وضع سياسات واستراتيجيات وإصلاحات قائمة على الأدلة وتقديم المساعدة التقنية في ما يتعلق بالتنويع الاقتصادي والإدارة المالية وقدرة الاقتصادات على الصمود.

(ب) تقديم الخدمات الاستشارية وإجراء مشاورات دون إقليمية بشأن حشد الموارد المحلية وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(ج) تقديم المساعدة التقنية والتدريب إلى بلدان أفريقية مختارة بشأن جمع بيانات الهجرة وتحليلها وصياغة السياسات القائمة على الأدلة لشحذ الوعي بشأن المساهمات الاقتصادية للمهاجرين والاستفادة منها؛

(د) إجراء بحوث عن التحديات التي تواجه البلدان ذات الدخل المتوسط في شمال أفريقيا، لا سيما تلك المتعلقة بالتنمية وتمويل التنمية والمناخ، ورأس المال البشري، واستحداث فرص العمل.

٢٦- وستركز النتيجة الرئيسية المتوخاة منه في عام ٢٠٢٦ على قيام أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوضع سياسات لتسريع وتيرة النمو الشامل والمستدام من خلال زيادة الإنتاجية.

(ب) العنصر ٢: الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

٢٧- سعيا للنهوض بالتنمية الشاملة في غرب أفريقيا من خلال تعزيز قدرة البلدان على أخذ التحديات المتصلة بالحركية الديمغرافية في الاعتبار عند وضع سياساتها وعمليات التخطيط لديها وتحقيق التكامل الإقليمي، سيقوم البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) زيادة عمله التحليلي، وتوفير المعرفة والأدوات والسياسات المتعلقة بتسريع التحول الديمغرافي والآثار ذات الصلة على التنمية المستدامة.

(ب) المشاركة في حوارات سياساتية رفيعة المستوى وتقديم الدعم التقني وبناء القدرات لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن مسائل التكامل الإقليمي، بما في ذلك

تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتخطيط الإنمائي وصياغة أُطر للميزنة تراعي العائد الديمغرافي؛

٢٨- وستركز النتيجة الرئيسية المتوخاة منه في عام ٢٠٢٦ على تسريع تنفيذ المبادرات والمشاريع ذات الأولوية المحددة في الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(ج) العنصر ٣: الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

٢٩- سعيا لتوسيع قطاعي التصنيع والخدمات ذات القيمة العالية، وزيادة حصة السلع التجارية والمصنّعة في مجموع الصادرات، وتعميق سلاسل القيمة الإقليمية، وتحسين القدرة التنافسية والإنتاجية للاقتصادات المحلية بهدف تسريع التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في وسط أفريقيا، سيقوم البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لأعضاء اللجنة الاقتصادية بشأن صياغة الخطط الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي وتنفيذها؛ وترجمة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى مشاريع محددة وقابلة للتمويل؛ وتحويل ممرات النقل إلى ممرات إنمائية، تماشيا مع خطة النقل القائمة على توافق الآراء في وسط أفريقيا؛ تصميم أدوات واستراتيجيات تتيح الاستفادة بشكل مستدام من الأصول الرأسمالية الطبيعية. وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأطر التنظيمية اللازمة للتحول الرقمي؛ ومواءمة الصكوك التجارية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا؛

(ب) التعاون مع القطاع الخاص ومراكز الفكر دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في المجالات المذكورة أعلاه وتدريب أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على استخدام مجموعة أدوات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتكاملة للتخطيط والإبلاغ.

٣٠- وستركز النتيجة الرئيسية المتوخاة منه في عام ٢٠٢٦ على قيام أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإجراء تقييمات والاستفادة على نحو مستدام من أصولهم الرأسمالية الطبيعية.

(د) العنصر ٤: الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

٣١- سعيا لتحقيق مستوى أعلى من التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا بالمضي قدما في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وزيادة الاستثمارات داخل المنطقة، وتسخير الاقتصاد الأزرق، وتعزيز السياحة، سيقوم البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) تقديم الدعم للبلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية عن طريق إنتاج المعرفة والمساعدة التقنية وبناء القدرات وإجراء حوارات سياساتية بشأن وضع استراتيجياتها الوطنية والإقليمية وتنفيذها بفعالية من أجل إنفاذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ب) تعزيز عملية تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في الأغذية والزراعة عن طريق إجراء تحليلات لسلاسل القيمة ونشر المعلومات عن فرص الاستثمار على أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص؛

(ج) بناء القدرات في القطاع الخاص للمشاركة في تفعيل الاتفاق؛

(د) الانخراط في حوار سياساتي وتقديم التدريب لتعزيز الاستثمارات العابرة للحدود واللوجستيات التجارية الفعالة من حيث التكلفة؛

(هـ) عقد منتدى دون إقليمي بشأن القضايا المتعلقة بالاقتصاد الأزرق، بما في ذلك مدى قدرته على تنويع السلع والخدمات ومدى أهميته لتفعيل الاتفاق، وتقييم الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية للاقتصاد الأزرق، وإجراء تحليلات للأسواق لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(و) دعم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع استراتيجيات وطنية للسياحة وتقديم التدريب في مجال إنتاج إحصاءات سياحية عالية الجودة في المنطقة دون الإقليمية.

٣٢- وستركز النتيجة الرئيسية المتوخاة منه في عام ٢٠٢٦ على المبادرة بإجراءات للدفع قدما بالأطر والسياسات المتعلقة بالسياحة والاقتصاد الأزرق في أفريقيا.

(هـ) العنصر ٥: الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

٣٣- سعيا للرفع من مستوى التكامل الإقليمي وتعزيز القدرات لتحقيق التصنيع الشامل في سبيل الحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي، سيقوم البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) إجراء بحوث وتحليلات في مجال السياسات تتناول مسائل التصنيع الشامل، والتكامل الإقليمي والتجارة، وتنمية القطاع الخاص، والفقر، وعدم المساواة؛

(ب) وضع ونشر أدوات في مجال السياسات ومبادئ توجيهية لتعزيز التصنيع المستدام، بما في ذلك الصناعات التحويلية وتطوير سلاسل القيمة؛

(ج) دعم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ رؤية عام ٢٠٥٠ للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وخطتها الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠؛

(د) التعاون مع الشركاء، بما في ذلك المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، وجمعيات القطاع الخاص ومجالس الأعمال، والجامعات والمؤسسات البحثية، وذلك لتعزيز القدرات الوطنية للمضي قدما في تنفيذ استراتيجية التصنيع وخارطة الطريق للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (٢٠١٥-٢٠٦٣)، والسياسة الصناعية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (٢٠١٥-٢٠٣٠)؛

(هـ) دعم دمج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في سياسات التصنيع والتجارة الوطنية ودون الإقليمية؛

(و) بناء قدرات أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهيئات القطاع الخاص للتعامل مع تحديات وفرص الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وزيادة القدرات الإنتاجية والاستفادة من الرقمنة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتطوير الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية.

٣٤- وستركز نتيجته الرئيسية المتوخاة في عام ٢٠٢٦ على تكثيف التصنيع الشامل وذلك بتطوير سلاسل القيمة.

٨- البرنامج الفرعي ٨: التنمية الاقتصادية والتخطيط

٣٥- سعيا لتعزيز التخطيط الإنمائي للبلدان الأفريقية وتحسين قدرتها على صياغة سياسات فعالة للقطاع العام وإدارتها بغية تحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة، سيقوم البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) تقديم التدريب بشأن التنمية القطاعية والوطنية والإقليمية والتخطيط المتوسط إلى الطويل الأجل للتعامل مع التأثير الاجتماعي والاقتصادي للأزمات الناشئة؛

(ب) تعزيز أنشطة التعلّم من الأقران والتعاون في ما بين مخططي التنمية الأفريقيين عن طريق جماعات الممارسين، وإتاحة الوصول على نطاق واسع إلى المستودع المعرفي الرقمي التابع للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛

(ج) تعزيز قدرة البلدان على رصد وتقييم مدى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والخطط الوطنية؛

(د) تعزيز عملية توليد المعرفة والإثراء المتبادل للأفكار وتبادل المعارف بفضل منتجات البحوث وبرامج الزمالات والحلقات الدراسية في مجال التنمية والحوارات الرفيعة المستوى بشأن السياسات؛

(هـ) دعم إدماج القضايا الجنسانية وتلك المتعلقة بالشباب في جميع السياسات العامة ذات الصلة عن طريق برامج بناء القدرات.

٣٦- وستركز النتيجة الرئيسية المتوخاة منه في عام ٢٠٢٦ على تعزيز التخطيط الإنمائي والتمويل الابتكاري.

٩- البرنامج الفرعي ٩: الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية

٣٧- سعيا للقضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة بضمان قيام أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإدخال تحسينات على السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالاستثمار الاجتماعي واستحداث فرص عمل منتِجة في المناطق الحضرية، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) بلورة معارف تحليلية، وتقديم المساعدة التقنية، وتعزيز الحوار والتعلّم على الصعيد الإقليمي بشأن تصميم سياسات واستراتيجيات اجتماعية وطنية ترمي إلى القضاء على الفقر المدقع وإلى توفير الحماية الاجتماعية للسكان الأكثر ضعفا؛

(ب) بلورة معارف تحليلية وتقديم المساعدة التقنية في مجال تنفيذ الاتفاقات العالمية وتقييمها على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا إلى ما بعد عام ٢٠١٤، والخطة الحضرية الجديدة؛

(ج) تعزيز معارف ومهارات أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وذلك بتقديم المساعدة التقنية وتيسير التعلّم في مجال السياسات والحوار على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز التوسع الحضري المستدام الذي يعزز استحداث فرص العمل والمداخيل والنمو الاقتصادي.

٣٨- وستركز النتيجة الرئيسية المتوخاة منه في عام ٢٠٢٦ على تعزيز الاستعراضات الوطنية ودون الإقليمية للأطر المتعلقة بالسكان بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا- الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٦

ألف- الجزء الرابع

التعاون الدولي من أجل التنمية

الباب ١١

الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'

البرنامج ٩

الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها' – شراكة استراتيجية للتقدم في التنفيذ

البرنامج الفرعي ٢

التنسيق الإقليمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة للتنفيذ المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٦

١١-١ مواردُ الميزانية العاديةِ المقترحة لعام ٢٠٢٦ تبلغ ١,١٣٣,٢٠٠ دولار أمريكي، وهو ما يعني عدم حدوث أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠٢٥. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١١-١

الجدول ١١-١:

البرنامج الفرعي ٢: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	*٢٠٢٤ الإنفاق*	*٢٠٢٥ الاعتمادات*	*التغيرات*					*التقديرات لعام ٢٠٢٦ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات التقنية	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*الفئات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
المتصلة بالوظائف	٦٧٦	٩٠٠	–	–	–	–	–	٩٠٠
غير المتصلة بالوظائف	٢٠٠	٢٣٣	–	–	–	–	–	٢٣٣,٢
المجموع	**٨٧٦**	**١ ١٣٣**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١ ١٣٣,٢**
(عدد الوظائف)								
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	–	٤	–	–	–	–	–	٤
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		١	–	–	–	–	–	١
المجموع		**٥**	–	–	**–**	**–**	**–**	**٥**

باء- الجزء الخامس

التعاون الدولي من أجل التنمية

الباب ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

البرنامج ١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٦

١٨-١ ترد مواردُ الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٦ في الجدولين ١٨-١ و١٨-٢.

١٨-٢ إجمالي الموارد غير المتصلة بالوظائف المقترحة في الميزانية العادية لعام ٢٠٢٦، تبلغ ٩٣,٥٤٩,٠٠٠ دولار أمريكي قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعني عدم حدوث أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠٢٥. وسيغطي مستوى الموارد المقترح تكاليف تنفيذ ولايات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أكمل وجه وبصورة ناجعة وفعالة.

الجدول ١٨-١:

التقديرات الإجمالية: تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	٢٠٢٤ *الإنفاق*	٢٠٢٥ *الاعتمادات*	*التغيرات*					*التقديرات لعام ٢٠٢٦ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات التقنية	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*الفئات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
المتصل بالوظائف	٥٧ ١١١	٦٠ ٩٦٥	–	–	٢ ٤٩٩	٢ ٤٩٩	٤	٦٣ ٤٦٣
تكاليف الموظفين الأخرى	٤ ٠٨٤	٥ ٩٦٥	–	–	(٢ ٥٤١)	(٢ ٥٤١)	(٤٣)	٣ ٤٢٤
الضيافة	٢٣	٢٥	–	–	٣	٣	١٣	٢٨
الخبراء الاستشاريون	٢ ١٤٢	١ ٢٨٣	–	–	٣٢١	٣٢١	٢٥	١ ٦٠٤
الخبراء	١ ٥٣٧	٢ ٧٦٠	–	–	(١٩٩)	(١٩٩)	(٧)	٢ ٥٦١
سفر الموظفين	١ ٥٨٥	١ ٤٦٥	–	–	٢٠٨	٢٠٨	١٤	١ ٦٧٣
الخدمات التعاقدية	٧ ٨٧٠	٩ ١٩٥	–	–	(٤٦٠)	(٤٦٠)	(٥)	٨ ٧٣٥
مصروفات تشغيل عامة	٦ ٩٥١	٦ ٧٨٣	–	–	١٦٨	١٦٨	٣	٦ ٩٥١
اللوازم والمواد	٢٩١	٩٠٨	–	–	(٧٣)	(٧٣)	(٨)	٨٣٥
الأثاث والمعدات	٢ ٣٢٣	٣ ٢٠٢	–	–	(١٥٨)	(١٥٨)	(٥)	٣ ٠٤٥
تحسين أماكن العمل	٣٨٩	٧٢	–	–	١٣٥	١٣٥	١٨٨	٢٠٧
المنح والمساهمات	١ ٦٨٣	٩٢٦	–	–	٩٧	٩٧	١١	١ ٠٢٣
الفئات الأخرى	١٥							
المجموع	**٨٦ ٠٠٤**	**٩٣ ٥٤٩**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٩٣ ٥٤٩**

الجدول ١٨-٢:

التقديرات الإجمالية: الوظائف المقترحة حسب الفئة والرتبة

(عدد الوظائف)

الفئة والرتبة	*الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٢٥*	*الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٦*
الفئة الفنية والفئات العليا		
وكيل الأمين العام	١	١
مد-٢	٢	٢
مد-١	١٥	١٦
ف-٥	٤٣	٤٣
ف-٤	٦٩	٧٢
ف-٣	٧٦	٧٨
ف-٢/١	٢٧	٢٧
المجموع الفرعي	**٢٣٣**	**٢٣٩**
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		
الموظفين الفنيين الوطنيين	١٧	٢٣
الرتب المحلية	٢٨٤	٢٨٥
المجموع الفرعي	**٣٠١**	**٣٠٨**

الفئة والرتبة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٢٥	الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٦
المجموع	**٥٣٤**	**٥٤٧**

١٨-٣ يرد في الجدول ١٨-٣ تطور الموارد غير المتصلة بالوظائف (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية) حسب المكوّن والبرنامج الفرعي.

الجدول ١٨-٣:

التقديرات الإجمالية: تطور الموارد المالية حسب مصدر التمويل والمكوّن والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) *الميزانية العادية*

المكون/ البرنامج الفرعي	٢٠٢٤ الإنفاق	٢٠٢٥ الاعتمادات	التغيرات					التقديرات لعام ٢٠٢٦ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات التقنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	الفئات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
ألف- أجهزة تقرير السياسات	**٢٥٣**	**٥٦٥**	**-**	**-**	**-**	**-**		**٥٦٥**
باء- التوجيه التنفيذي والإدارة	**٩ ٥١١**	**١٠ ٠٢٣**	**-**	**-**	**-**	**-**		**١٠ ٠٢٣**
جيم- برنامج العمل								
١- سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة	٣ ٨٥٤	٤ ٧٠٢	-	-	-	-	-	٤ ٧٠٢
٢- التكامل الإقليمي والتجارة	٣ ٤٨٥	٣ ٥٨٦	-	-	-		-	٣ ٥٨٦
٣- التكنولوجيا والابتكار والربط بشبكات التواصل وتطوير البنية التحتية	٣ ٠٤٣	٢ ٦١٧	-	-	-	-	-	٢ ٦١٧
٤- البيانات والإحصاءات	٥ ٦٧٤	٥ ٣٥٢	-	-	-	-	-	٥ ٣٥٢
٥- المناخ، والأمن الغذائي، والموارد الطبيعية	٣ ٢٥٧	٣ ٤٢٤	-	-	-	-	-	٣ ٤٢٤
٦- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	١ ٠٧٠	١ ١٦٤	-	-	-	-	-	١ ١٦٤
٧- الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية								
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	٣ ٣٩٤	٣ ٥٤٢			-	-	-	٣ ٥٤٢
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	٢ ٨٧٩	٣ ٥٣٢	-	-	-	-	-	٣ ٥٣٢
(ج) الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	٣ ٥٨٦	٤ ٥٠٤			-	-	-	٤ ٥٠٤
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	٢ ٨٧٤	٣ ٦٦٧	-	-	-	-	-	٣ ٦٦٧
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	٣ ٢٥٦	٣ ٦٦١			-	-	-	٣ ٦٦١
المجموع الفرعي، البرنامج الفرعي ٧	**١٥ ٩٨٩**	**١٨ ٩٠٦**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١٨ ٩٠٦**
٨- التنمية الاقتصادية والتخطيط	١ ٩٩٠	٢ ٨٩٦	-	-	-	-	-	٢ ٨٩٦
٩- الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية	٣ ٥١٦	٣ ٨٦٤	-	-	-	-	-	٣ ٨٦٤

المكون/ البرنامج الفرعي	٢٠٢٤ الإنفاق	٢٠٢٥ الاعتمادات	التغيرات				التقديرات لعام ٢٠٢٦ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات التقنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	الفئات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية
المجموع الفرعي ، جيم	**٤١ ٨٧٨**	**٤٦ ٥١١**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٤٦ ٥١١**
دال- دعم البرامج	٣٤ ٣٦٢	٣٦ ٤٥٠	–	–	–	–	٣٦ ٤٥٠
المجموع الفرعي، ١	**٨٦ ٠٠٤**	**٩٣ ٥٤٩**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٩٣ ٥٤٩**

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

المكون/ البرنامج الفرعي	٢٠٢٤ الإنفاق	٢٠٢٥ التقديرات	التغير	النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٦
ألف- أجهزة تقرير السياسات					
باء- التوجيه التنفيذي والإدارة	١ ٥٠٩	٨٣٥	(٢١٣)	(٢٦)	٦٢٢
جيم- برنامج العمل					
١- سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة	٥٤٦	١ ٥٠٩	(٧٦٢)	(٥١)	٧٤٦
٢- التكامل الإقليمي والتجارة	٤ ٦٣٧	٣ ٣٨٧	(٢ ٤١٩)	(٧١)	٩٦٨
٣- التكنولوجيا والابتكار والربط بالشبكات وتطوير البنية التحتية	٩٢٦	٤٩١	(٢٨١)	(٥٧)	٢١٠
٤- البيانات والإحصاءات	٢ ٦٤٢	٢ ٧٦٦	(١ ٨١٠)	(٦٦)	٩٥٦
٥- المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية	٣ ٤٤٧	٥ ٥٦٧	(١ ٤٨٧)	(٢٧)	٤ ٠٨٠
٦- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	–	–	–	–	–
٧- الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية					
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	٢١	٨٦٧	(٨٦٧)	(١٠٠)	–
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	١٣٠	٤٧	(٤٧)	(١٠٠)	–
(ج) الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	–	–	–	–	–
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	٤٥٤	٤١٣	(٤١٣)	(١٠٠)	–
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	٤	٢٠٧	(٢٠٧)	(١٠٠)	–
المجموع الفرعي، البرنامج الفرعي ٧	**٦٠٩**	**١ ٥٣٤**	**(١ ٥٣٤)**	**(١٠٠)**	**–**
٨- التنمية الاقتصادية والتخطيط	١ ٥١١	٢ ٦٠٣	(١٢٦)	(٥)	٢ ٤٧٧
٩- الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية	٥٧٨	١ ٠٧٦	(١ ٠٧٦)	(١٠٠)	–
المجموع الفرعي، جيم	**١٤ ٨٩٦**	**١٨ ٩٣٣**	**(٩ ٤٩٢)**	**(٥٠)**	**٩ ٤٣٧**
دال- دعم البرامج	٧ ١٦٩	٦ ٧١٣	٤١٦	٦	٧ ١٢٩
المجموع الفرعي، ٢	**٢٣ ٥٧٤**	**٢٦ ٤٨١**	**(٩ ٢٨٩)**	**(٣٥)**	**١٧ ١٨٨**
المجموع	**١٠٩ ٥٧٨**	**١٢٠ ٠٣٠**	**(٩ ٢٨٩)**	**(٨)**	**١١٠ ٧٣٧**

ملاحظة: تمت إعادة تسمية ثلاثة برامج فرعية اعتبارًا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، في أعقاب اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الخطة البرنامجية والميزانية لعام ٢٠٢٥، على النحو التالي: أصبح البرنامج الفرعي 'سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة' يحمل اسم 'سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة'؛ وتحول البرنامج الفرعي 'تنمية القطاع الخاص وتمويله' إلى 'التكنولوجيا والابتكار والربط بالشبكات وتطوير البنية التحتية'؛ وأصبح البرنامج الفرعي 'التكنولوجيا ومكافحة تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية' يسمى 'تغير المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية'.

١٨-٤ ترد في الجدول ١٨-٤ الموارد المقترحة المتصلة بالوظائف (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية) حسب المكوّن والبرنامج الفرعي.

الجدول ١٨-٤:

التقديرات الإجمالية: الموارد المقترحة المتصلة بالوظائف حسب المكوّن والبرنامج الفرعي

(عدد الوظائف)

(١) *الميزانية العادية*

المكوّن/ البرنامج الفرعي	٢٠٢٥ *الوظائف المعتمدة*	*التغيرات*				٢٠٢٦ *الوظائف المقترحة*
		التعديلات التقنية	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*الفئات الأخرى*	*المجموع*	
ألف- أجهزة تقرير السياسات	—	—	—	—	—	—
باء- التوجيه التنفيذي والإدارة	**٥٣**	**—**	—	-	-	**٥٣**
جيم- برنامج العمل						
١- سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة	٢٨	—	—	—	—	٢٨
٢- التكامل الإقليمي والتجارة	٢٢	—	—	—	—	٢٢
٣- التكنولوجيا والابتكار والربط بالشبكات وتطوير البنية التحتية	١٧	—	—	١	١	١٨
٤- البيانات والإحصاءات	٣٦	—	—	—	—	٣٦
٥- تغير المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية	١٨	—	—	—	—	١٨
٦- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٦	—	—	—	—	٦
٧- الأنشطة الانمائية دون الإقليمية						
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	١٩	—	—	—	—	١٩
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	١٨	—	—	—	—	١٨
(ج) الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	٢٣	—	—	—	—	٢٣
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	٢٠	—	—	—	—	٢٠
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	٢٠	—	—	—	—	٢٠
المجموع الفرعي، البرنامج الفرعي ٧	**١٠٠**	**—**	**—**	**—**	**—**	**١٠٠**
٨- التنمية الاقتصادية والتخطيط	—	—	—	٦	٦	٦
٩- الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية	٢١	—	—	-	-	٢١
المجموع الفرعي، جيم	**٢٤٨**	**—**	**—**	**٧**	**٧**	**٢٥٥**
دال- دعم البرامج	٢٣٣	—	—	٦	٦	٢٣٩
المجموع الفرعي، ١	**٥٣٤**	**—**	**—**	**١٣**	**١٣**	**٥٤٧**

(٢) *الموارد الخارجة عن الميزانية*

المكوّن/ البرنامج الفرعي	٢٠٢٥ *التقديرات*	*التغير*	٢٠٢٦ *التقديرات*
ألف- أجهزة تقرير السياسات	—	—	—
باء- التوجيه التنفيذي والإدارة	—	٤	٤
جيم- برنامج العمل			
١- سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة	—	—	—

المكون/ البرنامج الفرعي	٢٠٢٥ التقديرات	التغير	٢٠٢٦ التقديرات
٢- التكامل الإقليمي والتجارة	٤	–	٤
٣- التكنولوجيا والابتكار والربط بالشبكات وتطوير البنية التحتية	–	–	–
٤- البيانات والإحصاءات	٤	–	٤
٥- تغير المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية	٦	(٢)	٤
٦- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	–	–	–
٧- الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية	–	–	–
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	–	–	–
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	–	–	–
(ج) الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	–	–	–
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	–	–	–
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	–	–	–
٨- التنمية الاقتصادية والتخطيط	٢٠	–	٢٠
٩- الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية	١	(١)	–
المجموع الفرعي، جيم	**٣٥**	**(٣)**	**٣٢**
دال- دعم البرامج	٣٣	٦	٣٩
المجموع الفرعي، ٢	**٦٨**	**٧**	**٧٥**
المجموع	**٦٠٢**	**٢٠**	**٦٢٢**

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٨-٥ يبلغ مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية ١٧,١٨٧,٦٠٠ دولار أمريكي، على نحو ما هو مفصل في الجدولين ١٨-٣ (٢) و ١٨-٤ (٢)، وهي الموارد التي ستخصص في المقام الأول لتمويل أنشطة التعاون التقني وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في العديد من المجالات ذات الأولوية. ويشمل ذلك: النهوض بالتعاون والتكامل الإقليميين من خلال زيادة التدفقات التجارية، وزيادة التنويع، ورفع مستوى التصنيع، وتعزيز الاستثمارات، مع التركيز على تنويع التجارة؛ وتعزيز القدرات في مجال قياس وتحليل سلاسل القيمة التجارية للخدمات في سبيل دعم تطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية ترمي إلى تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والنهوض بالإصلاحات التنظيمية لسوق الطاقة والكهرباء في أفريقيا؛ وتعزيز التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ وتوسيع هامش المناورة المالي للدول الأعضاء؛ ودعم مساهمات أفريقيا في مواجهة التحديات المتعلقة بالمناخ؛ وبناء قدرات مؤسسات الدول الأعضاء على تعزيز القدرة على التأقلم مع تغير المناخ وإدارة المخاطر المتصلة بالمناخ؛ وتنفيذ سياسات إنمائية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في جميع أنحاء أفريقيا. ويعزى الانخفاض المتوقع الذي يبلغ ١٠٠ ٢٨٩ ٩ دولار أمريكي يُعزى في المقام الأول إلى انتهاء ١٩ من أصل ٢٧ منحة جارية في عام ٢٠٢٥. وهناك جهود تُبذل لتعبئة موارد إضافية من خارج الميزانية في عام ٢٠٢٥، بما في ذلك من خلال حملات ترويجية محددة الهدف والتواصل مع الشركاء، من قبيل المؤسسات غير الربحية، إلى جانب تنظيم سلسلة من حلقات النقاش القائمة على البرامج مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، ومنها الانكماش الاقتصـــادي، والقيود المتعلقة بالميزانية، وزيادة التنافس على الموارد المحدودة في البيئة المالية العالمية الراهنة. وســـتؤدي التخفيضـــات في الميزانيات الحكومية، وهي تخفيضـــات بمليارات الدولارات، وخاصـــة في الولايات المتحدة، إلى تكثيف التنافس على التمويل بين المنظمات، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة. واســـتجابة لذلك، اعتمدت اللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا نهجًا اســـتراتيجيًّا موجهًا نحو البرامج وشاملا لتعبئة موارد خارجة عن الميزانية، ويشمل ذلك وضع وتعزيز ما يصل إلى ثمانية برامج متكاملة متعددة السنوات مصممة لاجتذاب تمويل إضافي. وعلاوة على ذلك، شـــرعت اللجنة في اتخاذ تدابير متكاملة للتخطيط واســـتخدام الموارد لكي تضمن وتعزز فعالية وكفاءة المشاريع والمنح المموَّلة من خارج الميزانية.

١٨-٦ وتخضع الموارد الخارجة عن الميزانية في إطار هذا الباب لرقابة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يملك السلطة المخولة له من الأمين العام.

جيم- الجزء الخامس

التعاون الدولي من أجل التنمية

الباب ٢٣

البرنامج العادي للتعاون التقني

الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٦

٢٣-١ يدعم البرنامج العادي للتعاون التقني للجنة الاقتصادية لأفريقيا البلدان الأفريقية في مبادراتها لبناء القدرات، بهدف تعزيز قيام تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة للجميع ومستدامة، وذلك بتسريع التحول الهيكلي في أفريقيا، بما يتماشى مع الأولويات والرؤية المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وغير ذلك من الأطر الإنمائية المعترف بها دوليًّا.

٢٣-٢ وستُنفذ الأنشطة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني على نحو يستكمل أنشطة البرنامج ١٥ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا). وستقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خدماتها في مجال تنمية القدرات، وذلك بتعزيز أوجه التآزر على نطاق المنظومة، والمبادرات الاستراتيجية، وحوار السياسات، والخدمات الاستشارية في مجال السياسات، وتطوير المهارات، وتيسير الحصول على المعارف وإدارتها.

٢٣-٣ وفي هذا السياق، فإن برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على نحو ما تجسده برامجها الفرعية التسعة، ينتظم في خمسة مجالات مواضيعية هي: سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة؛ والتنمية الاقتصادية والتخطيط؛ والتكامل الإقليمي والتجارة؛ والتكنولوجيا

والابتكار والربط بالشبكات والبنية التحتية؛ والبيانات والإحصاءات؛ وتغير المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية.

٢٣-٤ وموارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٦ تبلغ ١١,٦٨٥,٨٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٦٧٥,٢٠٠ دولار في مستوى الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠٢٥. وترد التفاصيل الإضافية في الجدول ٢٣-١.

الجدول ٢٣-١:

التقديرات الإجمالية: تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠٢٤	٢٠٢٥	التغيرات		٢٠٢٦
	الإنفاق	*الاعتمادات*	*المبلغ*	*النسبة المئوية*	*التقديرات*
تكاليف الموظفين الأخرى	٢ ٧١٤,٧	٤ ١١٩,٣	—	—	٤ ١١٩,٣
الاستشاريون والخبراء	٢ ٢٧٤,٠	١ ٨٦٨,٧	—	—	١ ٨٦٨,٧
سفر الممثلين		—	—	—	—
السفر في مهام رسمية	٩٥٠,٩	٤٧٧,٨	—	—	٤٧٧,٨
الخدمات التعاقدية	٦٤٥,٩	٤٩٩,٥	—	—	٤٩٩,٥
مصروفات تشغيل عامة	٥١٨,١	—	—	—	—
اللوازم والمواد	٤,٦	—	—	—	—
الأثاث والمعدات	٣ ٨٥, ٠	—	—	—	—
الزمالات والمنح والمساهمات	١ ٧٢٥,٩	٤ ٠١٨,٣	٦٧٥,٢	١٦,٨	٤ ٦٩٣,٥
المجموع	**٩ ٢١٩,١**	**١٠ ٩٨٣,٦**	**٦٧٥,٢**	**٦,١**	**١١ ٦٥٨,٨**